S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/674
20 August 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير مرحلي مقدم من الأمين العام عن الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية

أولا - مقدمـــة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٥٦ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٦، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقدم تقريرا إليه قبل ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٦ عن نتائج الجهود المبذولة للتغلب على العقبات التي تعترض تنفيذ خطة التسوية (S/21360 و S/22464). وقد أيد المجلس في ذلك القرار التوصية التي قدمتُها بتعليق عملية تحديد الهوية إلى أن يقدم الطرفان، المغرب وجبهة البوليساريو، دلائل مقنعة بأنهما ملتزمان باستئناف واستكمال العملية دون مزيد من العقبات، وفقا للخطة. وأيد مجلس الأمن اقتراحي بتخفيض قوام العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، بنسبة ٢٠ في المائة، على أن يكون مفهوما أن هذا التخفيض لن يؤدي إلى إضعاف الفعالية التشغيلية للبعثة في رصد وقف إطلاق النار. وأيد المجلس أيضا اقتراحي بالاحتفاظ بمكتب سياسي لمواصلة الحوار بين الطرفين والبلدين المجاورين، الجزائر وموريتانيا، وطلب من الطرفين، كتعبير عن حُسن النية، التعاون في الإفراج عن السجناء السياسيين الصحراويين وتبادل أسرى الحرب على أسس إنسانية في أقرب وقت ممكن.

٢ - ويغطي الفرع الثاني من هذا التقرير المناقشات التي أجراها ممثلي الخاص بالنيابة، السيد إيريك جنسن، مع الطرفين ومع البلدين المجاورين؛ في حين يتناول الفرع الثالث عملية تحديد الهوية أما الفرع الرابع من التقرير فيتناول جوانب الخطة؛ ويغطي الفرع الخامس العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية.

ثانيا - الاجتماعات التي عقدت مع الطرفين ومع البلدين المجاورين

٣ - وضع اقتراحي المتعلق بالاحتفاظ بمكتب سياسي، والذي أيده مجلس الأمن، موضع التنفيذ. والمكتب يرأسه ممثلي الخاص بالنيابة، الذي عمل بهمة على مواصلة الحوار مع الطرفين والبلدين المجاورين، وبذل جهودا متكررة لمساعدة الطرفين على الوصول إلى الطريق المفضي إلى حل لمشاكلهما؛ وتساعده في ذلك مجموعة صغيرة من الموظفين في العيون وفي منطقة تندوف. وسيجري تعزيز دور المكتب، حسب الحاجة، في ضوء التطورات.

220896

210896 210896 96-20949

٤ - وعندما اعتُمد القرار ١٠٥٦ (١٩٩٦)، طلب ممثلي الخاص بالنيابة عقد اجتماعات مبكرة مع الطرفين. ومنذ ذلك الوقت التقى ممثلي الخاص عدة مرات بممثلي حكومة المغرب، ومن بينهم وزير الداخلية، السيد إدريس البصري؛ كما عقد عدة اجتماعات مع قادة جبهة البوليساريو، بما في ذلك منسق الجبهة مع البعثة، السيد بشير مصطفى سيد. وبالإضافة إلى ذلك قام ممثلي الخاص بزيارات للبلدين المجاورين: ففي ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٦ اجتمع في الجزائر مع وزير الشؤون الخارجية الجزائري، السيد أحمد عطاف، وفي ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٦ استقبله في نواكشوط، رئيس جمهورية موريتانيا فخامة السيد معاوية ولد سيد أحمد الطايع، كما التقى أيضا بالسيد لمرابط سيدي محمود ولد الشيخ أحمد، وزير الشؤون الخارجية في موريتانيا.

٥ - وفي تلك الاجتماعات تركزت المناقشة على سبل الخروج من المأزق الحالي الذي يعترض تنفيذ خطة التسوية، وخاصة المواضيع التي أشار إليها مجلس الأمن: وهي استئناف عملية تحديد الهوية، والإفراج عن السجناء السياسيين، وتبادل أسرى الحرب، واستكشاف خيارات التدابير الأخرى اللازمة لبناء الثقة.

٦ - وبغية إزالة العقبة الرئيسية التي تعترض استئناف عملية تحديد الهوية، ناقش ممثلي الخاص بالنيابة فكرة عقد اجتماع لقادة (مشايخ) القبائل، الذين يختارون وفقا لمعايير دقيقة تتصل بالمركز المعترف به لكل منهم، وبما إذا كانوا قد شاركوا من قبل في عملية تحديد الهوية وبالانتساب القبلي المتوازن. وسيُطلب من هؤلاء الشيوخ تحديد الأفخاذ المنتمية للإقليم والتي يحق لأفرادها تحديد هويتهم. ومع أن كلا من المغرب وجبهة البوليساريو قد أعلنتا مرة أخرى عن التزامهما بخطة التسوية فإن التوفيق ما زال مستعصيا بين موقف كل منهما بشأن استئناف عملية تحديد الهوية، وذلك كما هو مبين في الفقرتين ٢٥ و ٢٦ من تقريري المؤرخ ٨ أيار/مايو ١٩٩٦ (S/1996/343). وإضافة إلى هذا فإنه على الرغم من أن جبهة البوليساريو تستند إلى الاقتراحات التوفيقية الواردة في التقريرين المؤرخين ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٣ (S/26185) و ١٠ آذار/مارس ١٩٩٤ (S/1994/283)، والتي مفادها أنه من الضروري أن يكون مقدمو طلبات تحديد الهوية أعضاء في "فخذ صحراوي مقيد في تعداد عام ١٩٧٤"، فإن حكومة المغرب تصر، خلافا لذلك، على أن الفئات التي يوجد خلاف بشأنها هي مثل الأفخاذ الأخرى، وليس ثمة أساس لمعاملة أفرادها معاملة مختلفة وعلى أن العبارات المستخدمة في المقترحات التوفيقية لم يكن القصد منها إقامة أي تمييز من هذا القبيل. وفي هذه الظروف، لم يكن متوقعا أن تؤدي الاجتماعات التي عقدت مع الشيوخ إلى الإسهام بأي حل.

٧ - وقد أعادت حكومة الجزائر تأكيد تأييدها لجهودنا واقترحت، كوسيلة للخروج من المأزق، نهجا يستند إلى عقد "صفقة متكاملة" تغطي جميع جوانب خطة التسوية باعتبار أن ذلك هو الذي سيؤدي، على الأرجح، إلى التوصل لاتفاق بين الجانبين. وترى الجزائر أن المفاوضات ضرورية، وهي تعتقد بأن الاهتمام قد يتزايد لدى بعض الحكومات ذات النفوذ من أجل المضي قدما بالعملية. ومع أن حكومة موريتانيا ترى أن الحالة الراهنة هي حالة حرجة ومفعمة بعدم الاستقرار الكامن كما تشكل خطورة بالنسبة للمنطقة، فإنها

أيضا ترى أن الوقت مناسب لاستئناف الجهود، وهي تؤيد تماما الجهود التي نبذلها من أجل التوصل إلى سبل للخروج من المأزق.

ثالثا - لجنة تحديد الهوية

٨ - قبل تعليق عملية تحديد الهوية كان قد تم استدعاء ٠٥٨ ٧٧ شخصا من مقدمي طلبات تحديد الهوية، وحددت هوية ١١٢ ٦٠ شخصا منهم. وفيما بعد أعد ٩٨٠ ١٦٣ ملفا من ملفات مقدمي طلبات تحديد الهوية من أجل استدعائهم. ووفقا للاقتراح التوفيقي كان تحديد الهوية يستند إلى معايير دقيقة بالنسبة للأدلة المقبولة، كما كان التحديد يجري علنا وفي حضور ممثلي كل من الطرفين ومراقب عن منظمة الوحدة الافريقية. وقد استعرضت اللجنة بدقة جميع الحالات التي قُدمت من أجل تحديد الهوية، وأعيد فحص ملفات مقدمي طلبات تحديد الهوية ضمن المجموعات الأسرية من أجل تنسيق المعلومات وضمان التساوق في اتخاذ القرارات. وقد دققت البيانات بعد ذلك وتم التحقق منها بالاستعانة بالحاسوب.

٩ - وكذلك جرى خفض عدد موظفي لجنة تحديد الهوية. ومع أن معظم الموظفين كانوا قد غادروا قبل نهاية آذار/مارس أو نهاية أيار/مايو، فقد طُلب من ٢٢ موظفا البقاء حتى تموز/يوليه من أجل إغلاق بقية المراكز وإعداد سجلات تحديد الهوية توطئة لتخزينها. وقد أغلقت مراكز تحديد الهوية في الإقليم في كل من بوجدور والداخلة وسمارة والعيون في نيسان/أبريل وفي أوائل أيار/مايو. أما مركز التسجيل في نواديبو، الذي خفض حجمه في آذار/مارس، فقد أغلق في نهاية أيار/مايو. وفي منطقة تندوف، نقلت المعدات الحساسة من مراكز مخيم أوسرد ومخيم العيون ومخيم سمارة ومخيم الداخلة إلى قاعدة تندوف في أواخر حزيران/يونيه ومطلع تموز/يوليه. وقد نقلت سجلات تحديد الهوية على متن طائرات الأمم المتحدة إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف من العيون في ١٦ و ٢٣ تموز/يوليه ومن تندوف في ٦ آب/أغسطس. وأعدت ترتيبات لتأمين تخزين تلك الملفات.

١٠ - ومع تعليق عملية تحديد الهوية، غادر معظم مراقبي منظمة الوحدة الإفريقية. ومع ذلك فمازال هناك وجود رفيع المستوى للمنظمة لضمان استمرار التعاون مع البعثة. وأود مرة أخرى أن أعرب عن تقديري للمنظمة لما أسهمت به طوال عملية تحديد الهوية ولدعمها المستمر لتنفيذ خطة تسوية.

رابعا - الجوانب الأخرى لخطة التسوية

الإفراج عن السجناء السياسيين

١١ - عملا بالفقرة ٩ من القرار ١٠٥٦ (١٩٩٦)، أعدت، بالتعاون مع ممثلي الخاص بالنيابة، ترتيبات من أجل قيام أحد القانونيين المستقلين، وهو السيد إيمانويل روكوناس، بزيارة لمنطقة البعثة على وجه السرعة وتمت الزيارة الأولى في مطلع تموز/يوليه. وقد اجتمع القانوني المستقل، ومعه ممثلي الخاص

بالنيابة، بالسلطات المغربية في الرباط لمتابعة قائمة تتضمن أسماء أشخاص يدعى أنهم سجناء سياسيون صحراويون وتواريخ القبض عليهم. وكانت تلك القائمة قد أبلغت من قبل إلى حكومة المغرب.

١٢ - وقد ردت السلطات المغربية بأن البحث عن الأشخاص المذكورين في القائمة، والذي تم منذ الاجتماع السابق مع القانوني المستقل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، يوضح أنه: سيتم الإفراج عن ثمانية سجناء كان قد حُكم عليهم، في العام السابق، بعقوبات بالسجن لمدد طويلة، وخفضت مدة عقوبتهم إلى سنة واحدة بعفو ملكي، وسيفرج عنهم في مطلع تموز/يوليه. وأما بالنسبة لبقية الأشخاص المذكورين في القائمة فقد قالت السلطات المغربية أن عددا كبيرا منهم غير معروف الهوية، وأدعت أن بعض الأسماء تكررت في القائمة، وتم الإفراج عن بعضهم، وتوفي بعضهم بالفعل، كما أن عددا صغيرا منهم مع جبهة البوليساريو.

١٣ - وأبلغت السلطات المغربية القانوني المستقل بأنها ليست مستعدة في هذه المرحلة لبحث ما يتعلق بكل إسم على حدة ولا الحالات الواردة في القائمة غير الرسمية. وأشارت تلك السلطات إلى أنها مستعدة، مع ذلك، للدخول في مناقشة بشأن القائمة الرسمية التي وضعها القانوني المستقل وذلك على أساس عناصر محددة قدمتها جبهة البوليساريو وأبلغتها الأمم المتحدة، رسميا، إلى السلطات المغربية.

١٤ - وقد استفسر القانوني المستقل عن حالة عشرة من الشباب الصحراويين، الذين اعتقلوا في بوجدور في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٦، طبقا لرسالة أرسلتها جبهة البوليساريو في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ممثلي الخاص بالنيابة. وردت السلطات المغربية بأنه ليس لديها أي علم بأي عمليات اعتقال لأسباب سياسية.

١٥ - وعقب المناقشات التي أجراها القانوني المستقل مع السلطات المغربية، سافر بصحبة ممثلي الخاص بالنيابة إلى لاس بالماس حيث اجتمع بممثلي جبهة البوليساريو. وقد أكد ممثلو الجبهة الحاجة إلى اتخاذ إجراء فعّال بشأن مسألة المعتقلين السياسيين وأعلنوا استعدادهم للمساهمة في أعمال القانوني المستقل. وأبلغ القانوني المستقل ممثلي جبهة البوليساريو باستعداده لزيارة منطقة تندوف خلال النصف الثاني من شهر آب/أغسطس ١٩٩٦.

تبادل أسرى الحرب

١٦ - يجري استكشاف إمكانية تحقيق الهدف من إطلاق سراح أسرى الحرب على أسس إنسانية.

خامسا - الجوانب المتعلقة بالعنصر العسكري والشرطة المدنية

العنصر العسكري

١٧ - نُفذ تخفيض العنصر العسكري بمعدل ٢٠ في المائة تدريجيا عن طريق عدم تعويض المراقبين عند انتهاء فترة عملهم. وفي نهاية آب/أغسطس، سيكون عدد الأفراد العسكريين قد خفض من ٢٨٨ فردا

إلى ٢٥٨ فردا (انظر المرفق الأول)، وسيصل في نهاية أيلول/سبتمبر إلى ٢٣٢ فردا. وسيتم في تشرين الأول/اكتوبر بلوغ الرقم المقرر المحدد وهو ٢٣٠ فردا.

١٨ - تخفيض الموظفين استلزم إجراء تعديل في توزيع أنشطة الدوريات في الميدان وذلك للحفاظ على التواجد المرئي للمراقبين ومواصلتهم لاتصالاتهم مع الأطراف على المستوى الأمثل. ولذلك، فإنه على الرغم من تخفيض حجم موظفي مقري القطاعين، جرى الاحتفاظ بمقر قطاع الجنوب في الداخلة، بينما أغلق في ٨ آب/أغسطس موقع الأفرقة في دوغاج التي ليس فيها مهبط للطائرات، ونقلت أنشطة عملياته إلى موقع الأفرقة في أغوينيت. أما مواقع الأفرقة الأربعة الأخرى في ذلك القطاع فستظل تقوم بنفس العدد من الدوريات على غرار ما كان يجري به العمل قبل التقليص، وذلك على الرغم من تخفيض عدد الموظفين.

١٩ - ولا يزال وقف إطلاق النار قائما. غير أنه، قبل اعتماد القرار ١٠٥٦ (١٩٩٦) في ٢٩ ايار/مايو ١٩٩٦ بأيام قلائل، اضطر ممثلي الخاص بالنيابة إلى الاحتجاج بشدة على الخطوات التي اتخذها بعض قادة البوليساريو المحليين. فقد سعى هؤلاء القادة إلى فرض قيود على حرية تنقل مراقبي بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في بعض مواقع الأفرقة، ليسجلوا فيما يبدو قلقهم إزاء المباحثات الجارية آنذاك بشأن مشروع القرار في نيويورك. وعلى الرغم من أن المسألة قد حلت بسرعة فإن مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لاحظوا عددا من الانتهاكات التقنية من جانب قوات البوليساريو طيلة شهر حزيران/يونيه. وهذه الانتهاكات شملت إجراء تدريبات غير مأذون بها بالذخيرة الحية والنقل غير المرخص به للأسلحة.

٢٠ - وأعرب قادة البوليساريو العسكريون الاقليميون أيضا عن خيبة أملهم إزاء المأزق الذي تتخبط فيه العملية السياسية وقالوا، في اتصالات مع مراقبي الأمم المتحدة العسكريين، إنهم سيظلون ينتظرون حلا سياسيا إلى غاية ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، حينما تنتهي الولاية الحالية للبعثة. وقال أولئك القادة إنه إن لم يتحقق أي تقدم، فلن يكون أمامهم أي خيار سوى العودة إلى الحرب ما دام وقف إطلاق النار، في غياب اتفاق سياسي، لا يخدم مصلحتهم.

عنصر الشرطة المدنية

٢١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، خفض عنصر الشرطة المدنية للبعثة، الذي يرأسه العميد والتر فولمان (النمسا)، من ٤٤ فردا إلى ٧ أفراد (انظر المرفق الثاني)، وذلك تمشيا مع خفض عمل لجنة تحديد الهوية وخفض الاعتماد المخصص في الميزانية لهذا العنصر. وبمجرد رحيل العميد فولمان في ٢٥ تموز/يوليه تولى نائبه، المقدم جان كليفن (النرويج)، مهمة مفوض الشرطة بالنيابة.

٢٢ - وواصلت الشرطة المدنية القيام بمهام الأمن على مدار ٢٤ ساعة في مراكز تحديد الهوية إلى حين إغلاقها ووفرت المساعدة التقنية في إغلاق هذه المراكز وجمع أدوات تحديد الهوية وضمان نقلها في أمان

إلى جنيف. ويواصل عنصر الشرطة المدنية الباقي ضمان أمن المعلومات المحوسبة وغيرها من المعدات الحساسة في العيون وتندوف، وهو يقدم مساعدة أخرى للبعثة ويقيم علاقات مع سلطات الشرطة المدنية المحلية.

٢٣ - وقد أجريت تخفيضات مماثلة في الموظفين المنتدبين في الإدارة وخدمات الدعم ذات الصلة.

سادسا - ملاحظات

٢٤ - نظرا للمواقف الراهنة للطرفين فإنه من المستبعد أن تستأنف عملية تحديد الهوية في وقت قريب. وأعتقد أنه لن يمكن تجاوز المأزق الحالي وتحقيق تقدم إلا إذا سلم الطرفان معا بأن عملية تحديد الهوية هي عملية دقيقة ترتكز إلى مبادئ واضحة، وتندرج في إطار اتفاق أوسع.

٢٥ - وإنني أناشد الطرفين أن يتحليا بالمرونة ويتعاونا مع ممثلي الخاص بالنيابة في جهوده الرامية إلى مساعدتهما على إيجاد حل لخلافاتهما. كذلك فإنني أتمنى أن يساهم أيضا التأييد الذي أبداه البلدان المجاوران لي ولممثلي الخاص بالنيابة في تجاوز المأزق الحالي. وأنا أناشد ايضا الدول الأعضاء التي لها نفوذ لدى الطرفين أن تقدم دعمها للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة.

٢٦ - وأود أن أعرب عن ارتياحي لاستمرار وقف إطلاق النار، كما إنني أناشد الطرفين أن يستمرا في الحفاظ عليه مع استمرار بذل الجهود لإيجاد حل للمأزق الحالي.

المرفق الأول

القوام الحالي لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

	القوام الحالي		
	المراقبون العسكريون	وحدات الدعم	عدد الأفراد
الاتحاد الروسي	٢٥		٢٥
الأرجنتين	١		١
أوروغواي	١٢		١٢
أيرلندا	٨		٨
إيطاليا	٥		٥
باكستان	٥		٥
البرتغال (قائد القوة)	٦		٦
بنغلاديش	٧		٧
بولندا	٣		٣
تونس	٩		٩
جمهورية كوريا[أ]	٢	٤٠	٤٢
السلفادور	٢		٢
الصين	١٦		١٦
غانا[ب]	٦	٧	١٣
غينيا	٣		٣
فرنسا	٢٧		٢٧
فنزويلا	٣		٣
كينيا	١٠		١٠
ماليزيا	١٤		١٤

	القوام الحالي		
	المراقبون العسكريون	وحدات الدعم	عدد الأفراد
مصر	١٢		١٢
النمسا	٤		٤
نيجيريا	٣		٣
هندوراس	١٢		١٢
الولايات المتحدة الأمريكية	١٥		١٥
اليونان	١		١
المجموع	٢١١	٤٧	٢٥٨

(أ) أفراد الوحدة الطبية فقط.

(ب) وحدات الدعم الفنية ٧ كتبة من ضباط الصف.

المرفق الثاني

بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

ضباط الشرطة المدنية

الشرطة المدنية	
أوروغواي	١
توغو	٢
النرويج	١
النمسا	٢
هنغاريا	١
المجموع	٧

Map No. 3691 Rev. 9 UNITED NATIONS
August 1996

Department of Public Information
Cartographic Section